اتحاد الفلاحين: كميات القمح التي ستسوق ستكون أقل من الموسم الماضي وتوقعات بألا تتجاوز ١,٥ مليون طن

عماد لـ«الوطن»: قبل بداية شهر حزيران لن يكون هناك تسويق

الخليف: الفلاحون يطالبون برفع نسبة الأجرام والشوائب وزيادة سعر الشراء

رامز محفوظ

أكد رئيس مكتب التسويق في الاتحاد العام للفلاحين خطار عماد أنه قبل بداية شهر حزيران القادم لن يكون هناك تسويق للقمح ومن المبكر البدء بالتسويق حالياً، مبيناً أن الفلاحين يستعدون حالياً لحصاد القمح وخصوصاً القمح المروي.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن عماد أنه من الناحية اللوجستية ليس هناك أي مشاكل ومعوقات وكل شيء مؤمن ومتوافر من أجل استلام كامل محصول القمح الموسم الحالي إذ إن مراكز الاستلام موجودة وجاهزة لاستلام المحصول وكذلك أكياس الخيش مؤمنة لجميع الفلاحين بشكل كامل ويتم شحنها حالياً إلى كل المحافظات.

وأكد أن الكميات التي ستسوق من القمح الموسم الحالي ستكون أقل من الكميات التي سوقت في الموسم الماضي وذلك بسبب تأثير الجفاف في الإنتاج وقلة الأمطار، لافتاً إلى أن إنتاج القمح المروي الموسم الحالي يعتبر جيداً على حين أن إنتاج القمح البعل يعتبر سيئاً نتيجة الجفاف الذي تعرض له الموسم الحالي وقلة الأمطار التي أثرت في الإنتاج.

ولفت إلى أن الاعتماد هذا الموسم كان على بعض المحاصيل التي كانت نسبة الأمطار فيها غزيرة والباقي على المشاريع المروية.

وأشار إلى أن سعر شراء القمح من الفلاحين الذي حددته الحكومة يعتبر سعراً جيداً، لافتاً إلى أنه في حال كان هناك تكاليف زائدة على الفلاحين حصراً سيتحسن الوضع وسيصبح هناك سعر شراء أعلى.

ونوه بأن الفلاحين دائماً تعطى الفلاح الذي ينقل إنتاجه إلى مراكز الاستلام على حسابه الخاص أجور نقل إنتاجه، وأجور النقل لأي محافظة تحدد حسب التكاليف التي تراها المكاتب المختصة في المحافظة مناسبة للنقل.

بدوره بيّن رئيس مكتب الشؤون الزراعية في الاتحاد العام للفلاحين محمد الخليف لـ«الوطن» أن التحضيرات لاستلام القمح في محافظة الحسكة باتت جاهزة وهناك ٣ مراكز في المحافظة تم تخصيصها لاستلام القمح.

ولفت إلى أنه ليس هناك إنتاج للقمح البعل في المحافظة وهناك ضرر عام بالنسبة للقمح البعل، على حين أن إنتاج القمح المروي يعتبر لا بأس فيه.

وأشار إلى أن الإنتاج في محافظة الحسكة من القمح المروي للموسم الحالي من المتوقع أن يقارب ٣٠٠ ألف طن على حين أن ما كان متوقعاً إنتاجه هذا الموسم أكثر من مليون طن من القمح المروي.

وتوقع أن يبدأ تسويق القمح في محافظة الحسكة بداية الشهر القادم، لافتاً إلى أن أكياس الخيش المخصصة لتعبئة القمح متوافرة في المحافظة وهناك نحو مليون ونصف مليون كيس خيش سيتم توزيعها على الفلاحين في المحافظة.

ونوه بأنه من الممكن أن تقوم ميليشيا قسد بمنع الفلاحين من تسويق إنتاجهم من القمح في مناطق سيطرتها، لكن في المناطق القريبة من مراكز الاستلام سيتم تسويق الإنتاج بالكامل.

وأشار إلى وجود توجه بأن يتم تسويق كامل إنتاج الحبوب إلى مراكز الاستلام وتم تبليغ الجمعيات والروابط الفلاحية والفلاحين بأن يتم تسويق إنتاجهم تعاونياً إلى مراكز استلام الحبوب.

ولفت إلى أنه من المتوقع أن يكون الإنتاج على كامل المساحات المزروعة في جميع المحافظات أكثر من مليوني طن، لكن نتيجة الجفاف وقلة الأمطار وتضرر القمح البعل الموسم الحالي فمن الممكن أن يكون الإنتاج الكلي في كل المحافظات الموسم الحالي نحو ١,٥ مليون طن.

ونوه بأن أجور النقل تحدد وتعطى للفلاحين حسب المسافة المقطوعة من مركز الإنتاج إلى مركز التسويق.

وفي ختام حديثه أشار الخليف إلى أن سعر شراء القمح الذي حددته الحكومة يعتبر سعراً مقبولاً لكن الفلاحين يطالبون حالياً بزيادة سعر الشراء من الحكومة من أجل أن يكون هناك إقبال اكبر من الفلاحين لتسليم محصولهم إلى مراكز الاستلام، كما يطالبون برفع نسبة الأجرام والشوائب المسموح بها لاستلام القمح من ١٦ إلى ٢٠ بالمئة، ونحن كاتحاد الفلاحين رفعنا مقترحاً إلى الجهات المعنية بهذا الخصوص.

تحليل القمح يجري بموازين الذهب

مدير «السورية للحبوب»: المراكز جاهزة لاستلام المحصول

علي محمود سليمان

بيّن مدير المؤسسة السورية للحبوب يوسف قاسم في حديثه لـ«الوطن» أن المؤسسة على أتم الجاهزية لاستلام موسم القمح للعام الحالي حيث تم اعتماد ٤٦ مركزاً موزعة في جميع المحافظات السورية دون استثناء، مع اعتماد السعر الذي حدد في شهر آذار الماضي وهو ٩٠٠ ل.س للكيلو غرام الواحد من القمح، كما تم تأمين الحصادات والجرارات ومستلزمات عمليات الحصاد وصدرت التعاميم لجميع الجهات المعنية للمؤازرة في عمليات الحصاد وتم اتخاذ الإجراءات المطلوبة من المحافظين وتم تأمين المحروقات الخاصة للحصادات والجرارات الزراعية ووسائل النقل موزعة على المحافظات مع تأمين البنية التحتية لموسم الحصاد. مضيفاً أنه تم تخصيص المؤسسة السورية للحبوب بمبلغ ٤٥٠ مليار ليرة سورية بشكل مبدئي لتأمين تمويل عمليات الشراء بالشكل الفوري وهذا الرقم قابل للزيادة وفق واقع المشتريات الفعلي، فعندما تصل عمليات الشراء إلى صرف ٨٠ بالمئة من هذا المبلغ يتم إمداد المؤسسة بالمبالغ الإضافية حيث تم رصد ٩٠٠ مليار ليرة سورية.

وأوضح قاسم بأن المراكز جاهزة للاستلام في المحافظات ولكن تم تحديد موعد استلام الأقماح في مراكز المؤسسة اعتباراً من يوم ٢٠ أيار الحالي وذلك وفق توقعات وزارة الزراعة لبدء حصاد موسم القمح، ولكن أي فلاح يورد للمراكز قبل هذا التاريخ فالمراكز جاهزة للاستلام الفوري منه، حيث تم إصدار تعليمات الاستلام وتحديد المواصفات والمقاييس وتحديد تسعيرة مبيع أكياس الخيش حيث يتم بيع الأكياس برسم الأمانة وعند إعادة الأكياس يتم إعادة ثمنها للفلاح.

كما تم توزيع الفرق الفنية المختصة على مراكز الاستلام، والتي تم إجراء دورات فنية تدريبية لها خلال شهر آذار الماضي لتدريبها على عمليات الاستلام، وقد توزعت المراكز في المحافظات إلى ٣ مراكز في الحسكة و٨ مراكز في حماة و٥ مراكز في دير الزور و٣ مراكز في الرقة و٤ مراكز في حمص و٣ مراكز في اللاذقية ومركزين في إدلب ومركزين في طرطوس و٤ مراكز في ريف دمشق و٤ مراكز في دمشق و٧ مراكز في حلب ومركزين في درعا ومركزين في السويداء ومركز واحد في القنيطرة، ومراكز الاستلام ستعمل من ٧ صباحاً وحتى ٧ مساءً لاستلام محصول القمح.

ولفت قاسم أنه كان لدى المؤسسة ١٤٤ مركز استلام سابقاً ولكن ونتيجة التدمير المنهجي خرج عدد كبير من المراكز عن الخدمة والمواقع التي عادت للخدمة تم تأهيلها بحسب التوزع الجغرافي للإنتاج، وكذلك الأمر بالنسبة للمالك العددي من العمال حيث إن المالك الفعلي للمؤسسة هو ١٥ ألف عامل لكن ونتيجة لظروف الأزمة فالمؤسسة تعمل حالياً بـ٧٤٠ عامل.

وأشار قاسم أن قرار صرف أجور النقل للفلاحين اتخذ منذ عدة سنوات لتعويض الفلاح عن عدم وجود مراكز استلام في جميع مناطق الإنتاج، ولذلك ستقوم المؤسسة بصرف أجور النقل للفلاح الذي يورد من خارج المنطقة الإدارية للمركز، كما تم إعطاء الصلاحية للمحافظين كونهم رؤساء اللجان الفرعية لاتخاذ القرار بإقامة مراكز مؤقتة في حال الضرورة حيث تقوم اللجنة ضمن المركز المؤقت بشراء المحصول من الفلاح وشحنه إلى مراكز الاستلام، وتتحمل المؤسسة نفقات الشحن، وحالياً تم تجهيز ٣ مراكز مؤقتة في دير الزور.

وأكد قاسم بأن الدعم الحكومي لم يغب عن محافظة الحسكة أو باقي المحافظات والسعر كان دائماً تشجيعياً وبهامش ربح وصل إلى ٤٥ بالمئة بالإضافة إلى الدعم في تأمين البذار والأسمدة بالسعر المدعوم وتأمين الري وورش المبيدات، وكل هذا يندرج ضمن الدعم الحكومي ولا يمكن اعتبار الدعم مرتبطاً بالسعر النهائي فقط حيث إن الدعم عملية متكاملة من بدء الإنتاج ولحين الحصاد وتوريد المحصول إلى المراكز؟

وحول المواصفات والمقاييس لشراء موسم القمح بيّن قاسم بأنه لا يمكن شراء مادة دون وجود مواصفات ومقاييس محددة لها وفي العام الماضي تم تحديد نسبة الأجرام والشوائب في القمح بـ٢٠ بالمئة وفي العام الحالي تم تحديد النسبة ما بين ١٦ بالمئة و٢٣ بالمئة ولكن مع حسم ٥ بالمئة كأجور غربلة.

مع الإشارة إلى أن الفلاح الذي يتمكن من تأمين آلة غربلة أو عن طريق اتحاد الفلاحين فيمكن له أن يقوم بالغربلة بأرضه وبذلك يحقق عائداً للمؤسسة من خلال توفير تكلفة ثمن الأكياس بحوالي ١٠ بالمئة وتوفير ١٠ بالمئة أجور التعقيم و١٠ بالمئة أجور تحميل ونقل وكلها تتحملها المؤسسة وبالتالي خزينة الدولة ولذلك فإن تخفيض الأجرام والشوائب يحقق عائداً للفلاحين بحيث يحصل على ثمن كيلو القمح كامل وهو ٩٠٠ ليرة سورية ويحقق عائداً للمؤسسة بتأمين وفر من عمليات الغربلة، حيث إن المؤسسة تعمل حالياً بخمس صوامع بيتونية خاصة بالغربلة من أصل ٣٦ صومعة بيتونية كانت لدى المؤسسة حيث تعرضت ٣١ صومعة للتدمير المنهج، كما تبقى لدى المؤسسة ٧ صوامع معدنية فقط من أصل ٩٩ صومعة تعرضت لتدمير جزئي وكامل، وحالياً يتم تأهيل صومعتين معدنيتين ليصبح العدد ٩ صوامع معدنية.

وحول السعر الرائج حالياً لكيلو القمح من قبل التجار أوضح قاسم بأن السعر الحالي يعتبر مرتفعاً نتيجة أن الطلب على المادة يعتبر مرتفعاً نتيجة أن موسم الحصاد لم يبدأ وما يتم شراؤه من الفلاحين هو من مخزون العام الماضي والسعر المعروض من التجار بـ١١٠٠ ليرة سورية لا يستمر عندما يبدأ موسم الحصاد حيث إن عرض الكميات من القمح هي بالحد الأدنى حالياً ولكن عندما يبدأ موسم الحصاد سيكون هناك عرض كميات كبيرة من القمح وبالتالي ينخفض السعر لأقل من ٩٠٠ ليرة سورية، مشيراً إلى سوق تتم فيه عمليات خلط الأقماح بالشوائب من قبل ضعاف النفوس.

وحول نسبة الأجرام والشوائب أشار قاسم إلى أن النسبة المعتمدة في سورية تعتبر الأعلى وذلك لدعم الفلاح، حيث إن النسبة لدينا تصل إلى ٢٣ بالمئة في حين في مصر ٦ بالمئة وفي روسيا ٥ بالمئة.

وأوضح مدير عام مؤسسة السورية للحبوب أن آلية تحديد نسبة الأجرام والشوائب تبدأ مع وصول السيارة إلى مراكز المؤسسة فيتم سحب العينة إلى الغرفة السرية وتقسيمها إلى قسمين ويتم تحليل قسم في غرفة التحليل ويبقى قسم في الغرفة السرية حتى لا يعلم الخبير لمن تعود العينة التي يقوم بتحليلها، مضيفاً إن مخابر المؤسسة تعتمد على موازين الذهب لتحديد نسبة الأجرام والشوائب في العينة وعند الانتهاء من التحليل تتم إعادة العينة المحللة إلى الغرفة السرية وتحميل النتيجة على الحاسب واحتساب قيمة البضاعة من خلال برنامج مخصص لذلك وتصدر قائمة الشراء وتذهب إلى المصرف الزراعي.

وعند شعور أي فلاح بالغبن نتيجة عمليات التحليل تتم إعادة التحليل بحضور الفلاح حتى يتأكد من عمليات التحليل والتأكد من نسبة الإجراء والشوائب في العينة، ومن تاريخ السماح للفلاح بحضور إعادة تحليل عينته يتم تلافي أي مشاكل أو أخطاء يمكن أن تحدث في عمليات التحليل.

وأكد قاسم بأن تسويق المحصول حسب شهادة المنشأ لهذا العام حيث تم الاستثناء خلال العام الماضي وكان التسويق على الهوية الشخصية ولكن عند إعطاء سعر تشجيعي للفلاحين لا يمكن اعتماد الهوية الشخصية حيث يمكن لبعض التجار والسماسرة شراء الأقماح من الفلاحين واستغلال حاجتهم الطارئة للمال وتسويق المحصول بأنفسهم إلى المراكز وبذلك يحرم الفلاح من الدعم المخصص له، ولكن من خلال شهادة المنشأ سيكون هناك ضمانة بأن التوريد يتم من خلال الفلاح نفسه والحصول على شهادة المنشأ يجري بشكل ميسر من خلال مديريات الزراعة في المحافظات بعد أن يتقدم الفلاح بالترخيص الزراعي الذي حصل من خلاله على مستلزمات الإنتاج لزراعة موسم القمح.

---

٢ آلاف ليرة زيادة في غرام الذهب ليصبح عيار ٢١ بـ ١٥٦ ألفاً والسبب هذه المرة «عالمي»

الوطن

عاد الذهب للارتفاع مجدداً بعد ما شهد استقراراً ملحوظاً طوال شهر رمضان حيث ارتفع سعر غرام الذهب عيار ٢١ في السوق المحلية أمس ما مقداره ٣ آلاف ليرة سورية دفعة واحدة مقارنة بسعره الأسبوع الماضي متأثراً بارتفاع سعر الأونصة عالمياً حيث سجلت ١٨٩٢ دولاراً.

وجاء في النشرة الصادرة عن الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات بدمشق أنه تم تسجيل غرام الذهب عيار ٢١ سعر مبيع ١٥٦ ألف ليرة سورية وسعر شراء ١٥٥٥٠٠ ليرة على حين بلغ الغرام عيار ١٨ سعر مبيع ١٣٣٧١٤ ليرة وسعر شراء ١٣٣٢١٤ ليرة.

وكعادتها طلبت الجمعية من الحرفيين الالتزام بالتسعيرة الصادرة عنها كما دعت المواطنين الراغبين بشراء الذهب إلى عدم دفع ثمنه إلا بموجب النشرة الصادرة عن الجمعية.

وهذا الارتفاع الذي قد يحصل من وقت إلى آخر مدعاة تساؤل دائم، حيث يسأل البعض من جمهور الزبائن المهتمين بشراء الذهب عن الأسباب الكامنة وراء ارتفاع أسعار الذهب؟ وفيما إذا كان الارتفاع مؤشراً على تدهور اقتصادي في الأسواق العالمية؟ وهل من تأثيرات على اقتصادات الدول التي تعاني بعض الأزمات وبطء النمو في اقتصاداتها؟

وتشهد الأسواق تراجعات في عمليات البيع والشراء في ظل تحسبات لدى الجميع من عملية تذبذبات في أسعار المادة صعوداً أو نزولاً، وما يتركه ذلك على أرباحهم وخسائرهم، خاصة للمكتنزين للمادة أو الذين يعملون ويستثمرون في بيعها وشرائها، وبصورة عامة يعتقد الناس أن الذهب ادخار أزلي رشيد يمكن الركون إليه فهو المعدن الذي حافظ على مكانته وتقديره ووجهه.

انخفاض في التأمين لدى الشركات الخاصة

التأمين على السيارات أولاً.. والصحي ثانياً و٣٤٠٠ سوري فقط أمّنوا على حياتهم

عبد الهادي شباط

أظهر تقرير صادر عن هيئة الإشراف على التأمين أن إجمالي عدد وثائق التأمين الصادرة عن شركات التأمين الخاصة في العام الماضي (٢٠٢٠) بلغ ١٢٠ ألف وثيقة تأمين موزعة على جميع الشركات الخاصة بنسبة انخفاض ١٢ بالمئة عن عدد الوثائق الصادرة في العام الذي سبقه (٢٠١٩)، وأن إجمالي عدد وثائق التأمين الصادرة عن الشركات الخاصة من دون وثائق التأمين الإلزامي ٢٨ ألف وثيقة مسجلة تراجعاً عن العام ٢٠١٩ بنسبة ١٨ بالمئة.

بينما بيّن التقرير أن أكبر عدد لوثائق التأمين الصادرة عن الشركات الخاصة موزعة على الفروع كان لفرع التأمين الإلزامي للسيارات ٨٢ ألف وثيقة تأمين وهو ما يمثل ٦٨ بالمئة من إجمالي عدد الوثائق، يليه فرع التأمين الصحي (فردي وجماعي) ٩,٦ آلاف وثيقة بنسبة ٨ بالمئة من إجمالي عدد الوثائق يليه فرع تأمين السيارات الشامل ٩,١ ألف وثيقة بنسبة ٧,٥ بالمئة من إجمالي عدد الوثائق الصادرة عن الشركات يليه فرع تأمين النقل بحوالي ٤,٨ وثيقة وهو ما يمثل نحو ٤ بالمئة من إجمالي الوثائق الصادرة يليه فرع الحريق ٤ آلاف وثيقة ويشكل ٣,٥ بالمئة يليه تأمين السفر ٣,٥ آلاف وثيقة ويشكل ٢,٩ بالمئة يليه التأمين على الحياة ٣,٤ آلاف وثيقة ويشكل ٢,٨ بالمئة ثم فرع تأمين الحوادث العامة ٣ آلاف وثيقة ويشكل ٢,٦ بالمئة وفي النهاية فرع التأمين الهندسي ٣٤٨ وثيقة ويشكل ٠,٢٩ بالمئة فقط من إجمالي ما أصدرته شركات التأمين الخاصة من وثائق خلال العام الماضي.

وفي تواصل مع هيئة الإشراف على التأمين اعتبرت الهيئة أنه لم يتحقق زيادة في انتشار القاعدة التأمينية (زيادة في عدد المؤمن لهم) بل هناك انخفاض في عدد عقود التأمين في مختلف الفروع، وهو ما يتم العمل عليه لجهة بحثه ومعالجته.

وحسب التحليل الفني لأعمال شركات التأمين عن العام الماضي (٢٠٢٠) يمكن وصف حالة النمو التي تم تسجيلها في أقساط شركات التأمين بالتضخمي أي إنه ناتج عن تضخم القيم التأمينية للأشياء المؤمنة، إضافة إلى زيادة أسعار التأمين الصحي بسبب ارتفاع التكاليف الصحية.

وكان التحليل الفني الذي صدر عن هيئة الإشراف على التأمين بيّن أن أكبر نمو في الأقساط كان في فرع نقل البضائع، وذلك نتيجة زيادة أسعار الوثائق لدى أغلب شركات التأمين.

تلاه فرع تأمين السفر بنسبة نمو جيدة ٧٧ بالمئة وذلك لإصدار الشركات لوثائق تأمين السفر متضمنة تغطية فيروس كورونا بنسبة إعادة ١٠٠ بالمئة.

وأقل الفروع نمواً هو إلزامي السيارات ١٦ بالمئة إلا أن مردهذا النمو إلى قرار مجلس إدارة الهيئة برفع تعرفة التأمين الإلزامي للسيارات في بداية شهر آب ٢٠٢٠، أما نمو الإلزامي في المؤسسة دون نموه في الشركات الخاصة فإنه يعود إلى القرار الذي كان نافذاً حينها والمتعلق في تحديد السقف السنوي لكامل حصة الشركات الخاصة بمليار ليرة وبالتالي لم تستفد من زيادة التعرفة.

أكبر نمو للأقساط كان في شركة العربية وذلك بسبب قرار التأمين الصحي حيث زادت الأسعار وعدد الوثائق عن العام الماضي إضافة لعقد الشركة السورية للاتصالات وعقد إحدى الجامعات الخاصة.

أقل شركة من الشركات الخاصة في نمو الأقساط هي شركة الثقة وذلك بسبب انخفاض اكتتابها بأغلب الفروع.

حصة المعيد من الأقساط هي ٣٠ بالمئة، وانخفاضها هو مؤشر لاعتماد السوق على فرعي السيارات والصحي حيث لا يوجد إعادة في هذين الفرعين، وإن وجدت فهي محدودة أو تكون غير نسبية (فائض خسارة).

وارتفعت التعويضات بنمو ٢٥ بالمئة في العام ٢٠٢٠ عن العام الذي سبقه، وأعلى نسبة في فرع التأمين الصحي ورغم ذلك فإن ارتفاع تكاليف الخدمة الصحية أدى لارتفاع أسعار التأمين الصحي (الأقساط) في النصف الثاني من عام٢٠٢٠.

بينما أوضح التحليل الفني في التعويضات أن أعلى نسبة نمو في التعويضات كان لدى شركة العربية للتأمين وذلك بسبب دفع الشركة لمطالبتين كبيرتين (وثيقة أخطار سياسية) في فرع الحوادث العامة.

لم نرفع سعر الفروج والشاورما إنما صححنا آلية التسعير فقط

مدير الأسعار لـ«الوطن»: السعر الحالي واقعي وقابل للمتابعة في الأسواق

الوطن

أكد مدير الأسعار في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك علي عقل ونوس في تصريح خاص لـ«الوطن» أن ارتفاع سعر كيلو الشاورما مؤخراً ووصوله لحدود ٢٥ ألف ليرة والفروج المشوي إلى ١٨ ألفاً والبروستد إلى ١٩ ألفاً هو ارتفاع أسعار على الورق فقط لكن على الواقع هذه هي أسعارها الفعلية والحقيقية، مبيناً بأن نشرة الأسعار التي تصدر حالياً ومن خلال تجارب ميدانية على الأرض في الشهر الماضي والاجتماع مع أغلب الفعاليات المنتجة للفروج والشاورما تم التوصل لتعديل آلية التسعير المعتمدة منذ عام ٢٠١٧.

ونوه بأن آلية التسعير المعتمدة من مديريات التموين في المحافظات من عام ٢٠١٧ طرأ عليها تغييرات وتضاعف في التكاليف نتيجة ارتفاع النفقات والتكاليف لذا كان واجب علينا بعد صدور المرسوم ٨ المتضمن قانون حماية المستهلك وتشديد العقوبات الصادرة فيه لمتابعة الأسواق تعديل آلية التسعير بما يتوافق مع الواقع الفعلي.

ولفت إلى أنه في عام ٢٠١٧ كان هناك آلية تسعير معتمدة لكن التضخمات التي حصلت حتى عام ٢٠٢١ من حيث اختلاف تكاليف الإنتاج كاملة من أسعار الزيت والمحروقات وغيرها استدعت منا أن نقوم بتصحيح آلية التسعير المعتمدة في ديناميات التجارة الداخلية.

وبيّن بأن آلية التسعير في عام ٢٠١٧ كانت صحيحة خلال تلك الفترة لكن حالياً آلية التسعير هذه غير صحيحة بسبب ارتفاع جميع نفقات وتكاليف الإنتاج، مضيفاً: نحن كوزارة تجارة داخلية لم نرفع سعر الفروج والشاورما إنما صححنا آلية التسعير فقط والسعر في السوق قبل الآلية وبعد الآلية هذا سعره الواقعي.

وأشار إلى أنه بناء على التجارب التي حصلت في الفترة الماضية تم تصحيح آلية التسعير حيث يكون السعر في النشرات الصادرة عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك واقعياً وقابلاً للمتابعة في الأسواق.

وأوضح بأن آلية تسعير الشاورما والفروج المشوي والبروستد والشرحات وغيرها تنطلق من سعر الفروج، مبيناً بأن سعر الفروج الصادر من وزارة التجارة الداخلية يعتمد على تسعير باقي المنتجات المرتبطة بشكل مباشر بالفروج.

واعتبر بأنه من غير المنطقي أن يباع سعر كيلو الفروج المشوي بعشرة آلاف على سبيل المثال في حين يكون سعر الفروج الحي ١٢ ألفاً.

وأشار إلى أن المرسوم ٨ عقوباته شديدة وليس من المنطقي أن نظلم تاجراً تكاليفه أعلى من الرقم الذي تضعه وزارة التجارة الداخلية في تسعيرتها الصادرة، مشيراً إلى أننا نخالف التاجر عندما يتقاضى أسعاراً زائدة لكننا لا نستطيع أن نخالفه عندما يتقاضى سعر التكلفة ونحن نضع له سعراً منخفضاً وأقل من التكلفة.

وكانت قد قامت مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في دمشق برفع أسعار الشاورما والفروج المشوي والبروستد في نشرتها التي صدرت بتاريخ ٢٠٢١/٥/١١.

وحسب النشرة فقد أصبح سعر كيلو الشاورما ٢٥ ألفاً بعد أن كان سعر الكيلو منه ١٢ ألفاً في النشرة الصادرة بتاريخ ٢٠٢١/٥/٩ كما أصبح سعر الفروج المشوي ١٨ ألفاً وسعر الفروج البروستد ١٩ ألفاً.